

التضخم وأثره في زيادة أعداد الفقراء في الدول العربية والإسلامية

17 مايو، 2023 • 135 دقائق



كشفت دراسات وإحصاءات حديثة عن تزايد أعداد الفقراء في العالم الإسلامي من جراء استمرار وتصاعد موجات التضخم، مما أدى إلى تآكل مدخرات الطبقات المتوسطة ومحدودي الدخل، وانضمامهم إلى قوائم الفقراء في العديد من الدول.

وأكد خبراء الاقتصاد والتنمية على ضرورة مواجهة التداعيات التي خلفها التضخم في العديد من الدول الإسلامية، وتقديم حوافز تنموية ومساعدات اقتصادية للطبقات الكادحة التي لم تعد مواردها تفي باحتياجاتها الضرورية.. كما تواصل مؤسسات إسلامية حملاتها الدعوية لحث الأغنياء على الوقوف إلى جانب الطبقات التي تضررت من الغلاء المتواصل منذ أكثر من عامين، والمبادرة بمضاعفة عطاءاتهم الخيرية للتخفيف عن هؤلاء البؤساء الذين ضاعت مدخراتهم وسط موجات التضخم المتواصلة.

وأشاد العلماء بمبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي التي أطلقها مؤخرًا تحت عنوان (حملة الميار وجبة) لتوفير الطعام لغير القادرين في خمسين دولة حول العالم.. وأكدوا أنها مبادرة إنسانية توفر أهم متطلبات الفقراء وهو الطعام، وناشدوا أصحاب الأموال السير على خطى سموه لرفع المعاناة عن الفقراء في العالم وبخاصة دول العالم الإسلامي.

أرقام مثيرة للقلق

أرقام مثيرة للقلق، تلك التي كشفت عنها بعض التقارير الدولية بشأن تزايد أعداد الفقراء حول العالم خلال الأعوام الثلاثة الماضية (2020-2022)، حيث ارتفعت معدلات الفقر بنسبة 11% خلال هذه الفترة وأصبح بالعالم الآن أكثر من مليار و300 مليون فقير متعدد الأبعاد، منهم أكثر من 150 مليونًا في العالم العربي، والعدد مرشح للزيادة بعد الحرب في السودان، والتي ستؤثر حتمًا على شعوب عدد من الدول المجاورة إلى جانب الشعب السوداني.

وأشارت توقعات النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية خلال عام 2023، بعد ثلاثة أعوام من التضخم المتواصل كانت ذروته في العام الماضي (2022)، والتي صدرت خلال الأسابيع القليلة الماضية عن خبراء ومؤسسات اقتصادية عالمية، على رأسها صندوق النقد الدولي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المعروفة اختصارًا بـ«اسكوا»، أن عام 2023 لا يحمل أخبارًا سارة لمواطني العالم العربي، واستندت خلاصات تلك التقارير إلى أن الواقع الاقتصادي السائد في الدول العربية - غير النفطية - سيئ للغاية، ولا يبدو أنه سيتحسن مستقبلاً ما لم تتوفر سياسات وطنية ناجعة وظروف دولية مواتية لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي يؤدي إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية عن محدودي الدخل، ويحافظ على مدخرات الأسر التي تستثمرها للعيش منها.

وطبقًا لتقرير «اسكوا» فإن معدلات البطالة بين سكان العالم العربي سجلت معدلات هي الأعلى عالمياً؛ حيث تتراوح ما بين (12% و22%) في حين أن المتوسط العالمي 6%.. ولاحظ التقرير أن هذه النسبة ترتفع إلى 44% بين الشباب اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة.

وباستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليبيا، ارتفعت مستويات الفقر في العالم العربي، خلال عام 2022 مقارنة بالسنوات الماضية، وبات ثلث المواطنين العرب يعيش تحت خط الفقر.. وطبقًا لإحصاءات «اسكوا» فقد ناهز عدد الفقراء في العالم العربي اليوم 130 مليون شخص. وتوقع التقرير أن يتواصل ارتفاع هذا العدد خلال عامي 2023 و2024 ليصل إلى 36% من مجموع سكان الدول العربية.

في الاتجاه نفسه خلصت دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيتباطأ خلال عام 2023، كما أن نسبة النمو الاقتصادي قد تتعثر مادامت أسعار النفط مرتفعة، وما لم تتمكن الحكومات من ضبط نسبة التضخم والتحكم فيها.

وتوقعت الدراسة أن يرتفع إجمالي الاحتياجات التمويلية لدول المنطقة العربية غير النفطية، المصنفة ضمن بلدان الأسواق الناشئة ومتوسطة الدخل، إلى 384 مليار دولار خلال العامين المقبلين، لعدة أسباب منها: استمرار العجز الأولي لديها، وارتفاع مدفوعات ما عليها من فوائد، وزيادة الاعتماد على التمويل قصير الأجل.

وحذر الصندوق من أن المخاطر التي تتهدد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكمن في استمرار ارتفاع أسعار السلع الأولية ونقص الغذاء، مما قد يؤدي إلى انعدام

الأمن الغذائي، وإثارة قلق اجتماعية، وتعرض المالية العامة لضغوط أكبر قد تفضي إلى مخاطر على الاستقرار المالي.

وطبقًا لبيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي، فإن الدول العربية غير النفطية تن تحت وطأة مديونية ثقيلة، فقد بلغ مجموع الديون العربية من الصندوق نحو 25,6 مليار دولار، بلغت حصة دولة عربية واحدة منها 20,92 مليار دولار، أي 70% من إجمالي ديون الدول العربية من الصندوق و12,4% من ديون دول العالم.

محدودو الدخل الأكثر تضرراً

يقول الخبير الاقتصادي المصري هاني توفيق: لا شك أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر، خاصة إذا صاحبه انخفاض في قيمة العملة المحلية، كما حدث في العديد من دول العالم ذات الاقتصادات الناشئة، ومنها بالطبع دول عربية وإسلامية، والفقر هنا ليس فقر شعوب فحسب، بل أيضًا فقر حكومات، إذ يؤدي إلى مضاعفة أزماتها الاقتصادية، فقد تأزم الوضع الاقتصادي لدول عديدة بسبب التضخم الذي نتج عن أزمة «كورونا»، ثم الحرب الروسية على أوكرانيا وما خلفته من تداعيات كثيرة على العالم.. حتى ما يحدث في السودان سيكون له تأثير سلبي كبير على اقتصادات دول إقليمية عديدة، وليس السودان وحده.



الخبير الاقتصادي هاني توفيق: التضخم أهدر جزءًا كبيرًا من مدخرات المواطنين وضعف معاناتهم

ويؤكد هاني توفيق أن تأثير التضخم على المواطنين في العديد من دول العالم كان كبيرًا وواضحًا، وتسبب في تآكل مدخرات أسر كثيرة، وتدهور أحوالها الاقتصادية، والمشكلة موجودة في عدد من دول العالم العربي مثل تونس ومصر واليمن ولبنان والسودان والعراق، ولكن بنسب متفاوتة، وهذا التأثير الاقتصادي الواضح كان نتيجة للتضخم وهبوط قيمة العملات المحلية، بينما تسبب التضخم في ارتفاع نسب البطالة وانضمام مئات الآلاف من العمالة إلى قوائم الفقراء.

القادم أكثر صعوبة

ويؤكد الخبير الاقتصادي هاني توفيق أن القادم أصعب للعديد من الدول العربية خاصة ذات الاقتصادات الضعيفة، وهذه التوقعات تفرض على تلك الدول أن تتبنى خطط إصلاح حقيقية، وليس علاجات لا تزيد عن كونها (مسكنات)، ويقول: كل المؤسسات الاقتصادية تتنبأ بتضاعف مشكلة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتشير التنبؤات إلى أن الاتجاهات المثيرة للقلق لزيادة أسعار المواد الغذائية، وتأثير ذلك على إمدادات المعروض، ستؤدي إلى سقوط 23 مليون شخص إضافيين في براثن الفقر، وإلى ضياع مكاسب عدة سنوات من جهود الحد من الفقر.. وبعبارة أخرى: مقابل

كل زيادة قدرها 1% في أسعار المواد الغذائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد يصبح نحو نصف مليون شخص إضافي في عداد الفقراء في المنطقة، وترسم المؤسسات المالية الدولية ومراكز الدراسات صورة قاتمة للأوضاع الاقتصادية عبر العالم عمومًا، والدول العربية غير النفطية على وجه الخصوص، وتضع تلك الدراسات علامات استفهام كبيرة حول مستقبل دول عربية أنهكتها الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل تونس ولبنان واليمن والسودان.

وبينما يتنبأ الاقتصاديون باستمرار نسبة التضخم في مستويات مرتفعة هذا العام وتراجع معدل النمو العالمي إلى 2,7% ثمة تحذيرات من أن القادم قد يكون أصعب، والمؤشرات الحالية لتدهور مستويات المعيشة في عدد من دول العالم العربي بشكل كبير خلال العام الماضي والشهور الأربعة الأولى من العام الحالي، وفقدان عملات عدد من الدول العربية نسبة مهمة من قيمتها تجاه الدولار الأمريكي، كل ذلك يضاعف من مشكلة الفقر.

حقوق الفقراء

الدكتور أحمد عمر هاشم، أستاذ الحديث وعلومه وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر، يؤكد علة ضرورة التعامل الصحيح مع أدوات الإسلام التكافلية، ويقول: للأسف، كثير من الأغنياء يتعاملون مع الزكاة على أنها (منحة) يقدمونها عندما يتكسبون، وتزدهر تجارتهم، وتحقق مشروعاتهم ما يتطلعون إليه من أرباح، وهذا خطأ كبير.. فالزكاة فريضة دينية، وركن من أركان الإسلام، وهي واجبة في مال الإنسان وتجارته وزراعته، وواجبة في كل مال مدخر سواء أكان في شكل نقود أو ذهب.. ولذلك يجب أن يعلم الجميع أن الزكاة هي وسيلتنا الأساسية لمواجهة مشكلة الفقر أيًا كانت الأسباب الدافعة إلى الفقر، ولا ينبغي أن يستمتع الأغنياء بما لديهم من أموال في الوقت الذي يعاني فيه فقراء العالم الإسلامي البؤس والحرمان.



د. أحمد عمر هاشم: الجوع أظهر الآثار السلبية للفقر.. ودعم الفقراء واجب على كل المسلمين

ويوضح الدكتور هاشم أن مواجهة مشكلة الفقر ليست مهمة الحكومات الإسلامية وحدها.. ويقول: صحيح أن الحكومات عليها دور كبير في مواجهة المشكلة عن طريق توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل، وفتح آفاق العمل أمامهم سواء من خلال التوظيف أو مساعدتهم على عمل مشروعات إنتاجية بقروض حسنة أو ميسرة، وأيضًا تقديم معونات للعاجزين عن العمل، لأن ذلك من مسؤوليات بيت المال والذي يتمثل الآن في الخزنة العامة للدولة.. لكن إلى جانب ما تقوم به الدولة هناك واجب كبير على الأغنياء والقادرين ماديًا ورجال الأعمال، وهذا الدور يقوم به الأغنياء في كل دول العالم التي لا تدين بالإسلام، ولا يوجد في منظومتهم الدينية فريضة مثل الزكاة، ولا آليات تكافل مثل الوقف والصدقات التطوعية.

ويقول: إذا كنا نُؤمن بالله حقًا، ونتبع تعاليم الدين صدقًا؛ فإن علينا أن نعيد النظر في موقفنا من العطاءات الإسلامية التي شرعها الإسلام، واضعين مصلحة المجتمع نصب أعيننا، فكلما زاد الفقر في مجتمع تضاعفت مشكلاته وأزماته، وانتشرت فيه الجريمة والانحرافات الأخلاقية، وعلى كل صاحب مال أن يتذكر دائمًا أن الله في عونه مادام في عون الفقراء وأصحاب الحاجات، ومن فرّج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرّج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، كما ورد في الحديث النبوي الصحيح.

وأشاد الدكتور أحمد عمر هاشم بالمبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، مؤخرًا بتوفير مليار وجبة لضحايا الجوع في 50 دولة حول العالم.

وقال الدكتور هاشم: هذه المبادرة الكريمة تجسد السعي الدائم لدولة الإمارات الشقيقة لمساعدة أصحاب الحاجات في العالم وليس في العالم العربي أو الإسلامي فحسب، وما أعظم عند الله من توفير الطعام لجائع خاصة في ظل الغلاء الذي تعاني منه كل شعوب العالم ويترك آثاره على الفقراء ومحدودي الدخل.

ويتحدث الدكتور هاشم عن فضل إطعام الطعام فيقول: لقد تضافرت النصوص الشرعية على الفضل الكبير لإطعام الطعام، حيث يقول الحق سبحانه في وصف المتقين الأبرار من عباده: (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ مَسْكِنَتَا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا) سورة الإنسان الآية 8، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أيها الناس، أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا بالليل والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام» (رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح). وقد وضع النبي صلى الله عليه وسلم إطعام الجائع على رأس خصال الخير، فقال: «فُكُّوا العاني - أي الأسير- وأطعموا الجائع، وعودوا المريض» (رواه البخاري).

فالطعام من الضرورات الأساسية التي يحتاج إليها الإنسان، ولذلك اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم من يهمل إطعام جاره الجائع خارجًا عن دائرة الإيمان، فقال عليه الصلاة والسلام: «ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره إلى جنبه جائع وهو يعلم به» (رواه الطبراني).. وجعل النبي عليه الصلاة والسلام إطعام الطعام من صفات الأخيار من الناس فقال: «خياركم من أطعم الطعام ورد السلام» (صحيح الجامع).

كل هذه النصوص وغيرها تؤكد أن إطعام الطعام، وخاصة للفقراء، في ظل هذه الأوقات العصيبة، من أفضل الأعمال عند الله، لأن الإنسان إذا لم يأكل ما يكفيه، وتعرض لنقص الغذاء خارت قواه، وأصابته الأمراض فلا يستطيع القيام بواجباته الدينية والدنيوية، فضلًا عن الإحساس بالظلم وهو يرى غيره من المترفين يملؤون بطونهم بكميات كبيرة من أطيب الطعام بما يملأ قلبه حقًا وغلاً عليهم، وبالتالي تنتشر البغضاء في المجتمع.

الزراعة في مواجهة الفقر

الدكتور أبو زيد محمد الحبال، الأستاذ بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية، مصر، يؤكد أن أولى وسائل مواجهة الفقر هي السعي الجاد لتوفير الغذاء لكل المواطنين عن طريق الإنتاج المحلي، ويقول: مادامت الدول العربية قد اعتمدت على استيراد معظم احتياجاتها

الغذائية فستظل مشكلة الفقر قائمة، فالغذاء يمثل العمود الفقري لكل أسرة، ومادامت الأسرة عاجزة عن تدبير احتياجاتها الغذائية؛ سوف تظل في عداد الفقراء، فقد يتوفر للإنسان المال ولكن لا يجد ما يشتريه بهذا المال.

ويضيف قائلاً: الغذاء من المؤشرات المهمة للفقر في العالم العربي، وفي ظل تفاقم أزمة الغذاء سيظل معدل الفقر مرتفعًا، وقد تأكد لنا من واقع تجارب مجتمعات عديدة حول العالم أن الإنتاج الزراعي والصناعي هما عماد التنمية الحقيقية في أي مجتمع، وبدونهما سيظل المجتمع يعاني حتى لو توفرت له الموارد المالية من قطاعات إنتاجية أخرى، وقد عانت العديد من دول العالم خلال أزمة كورونا وأثناء الشهور الأولى من الحرب الروسية في أوكرانيا من عدم توفر الغذاء رغم ما لدى هذه الدول من أموال.



د. أبو زيد الحبال: شح الغذاء وارتفاع ثمنه ضاعف من مشكلات الفقراء

ويشدد الدكتور الحبال على أنه كلما ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وزاد معدل الإنتاج في مجال السلع الغذائية، وكلما زادت مساحة الموارد الطبيعية من الأراضي الصالحة للزراعة، ومياه الري، وتكنولوجيا الإنتاج الزراعي والغذائي.. كلما تحقق ذلك، كان لدى الدولة - أية دولة - القدرة على مواجهة مشكلة الفقر، لأن هذا يعني توفير الغذاء لكل أفراد المجتمع بأسعار في متناول الجميع، والقدرة على توفير فرص عمل للعاطلين في المشروعات الإنتاجية على تنوعها، وهذه في مقدمة الأدوات المهمة لمواجهة مشكلة الفقر.

لذلك يطالب الدكتور الحبال بمضاعفة الاهتمام بقطاع الزراعة في كافة الدول العربية، لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي زراعيًا وغذائيًا بالدول العربية، ويقول: مشكلة الغذاء تتفاقم عامًا بعد عام، وهناك حالة من التسليم بالأمر الواقع كأنه أمر محتوم، رغم تجارب دول أخرى نجحت في زيادة إنتاجها الزراعي والغذائي بشكل ملحوظ، مثل الهند والصين.. وانتقل بها القطاع الزراعي نقلة تنموية كبيرة.

فجوة غذائية

وانطلاقًا من الإحصاءات والدراسات التي ترصد الحالة الغذائية في العالم العربي وارتباطها بمشكلكتي الفقر والبطالة، يؤكد الدكتور الحبال على ضرورة مواجهة الواقع بمزيد من المصارحة والشفافية، ويقول: كل الدراسات الموضوعية تؤكد أن العديد من الدول العربية تعاني من فجوة غذائية، وحسب أحدث الأرقام فإن الفجوة الغذائية العربية بلغت عام 2020 نحو 35,3 مليار دولار، وتمثل الحبوب نقطة الضعف الكبرى لدى الدول العربية في مجال الفجوة الغذائية، حيث تمثل 47,8% من إجمالي قيمة تلك الفجوة.. وقد كشفت الحرب الروسية في أوكرانيا عن حاجة الدول العربية إلى المحاصيل الزراعية وإلى

الزيوت والأعلاف الحيوانية الضرورية للإنتاج الداجني والحيواني، مما ضاعف من أسعار هذه المنتجات، وشكل ضغطًا كبيرًا على أسعار المستهلكين ومضاعفة التضخم.

كيف واجه الإسلام مشكلة الفقر؟

لقد تبارى أساتذة الاقتصاد الإسلامي وعلماء الشريعة الإسلامية في تحديد الأدوات التي يواجه بها الإسلام مشكلة الفقر، وما يساعد على تفاقمها من بطالة وتضخم، وندرة في الموارد الطبيعية، ولكن لم تطبق توصيات ومطالب العلماء والخبراء لمواجهة المشكلة، أو التخفيف من حدتها في عالمنا الإسلامي عمومًا.

يقول الدكتور سيف رجب قزامل، أستاذ الشريعة الإسلامية بالأزهر: المواجهة الإسلامية لمشكلة الفقر تمثل منظومة متكاملة ينبغي أن نعمل بها لأن مشكلة الفقر لها أسباب عديدة وأبعاد خطيرة ينبغي العمل على مواجهتها، فكلما زاد الفقر في مجتمع، كلما انتشرت فيه الجرائم بكل أشكالها، والفقر هو أساس كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها كل مجتمع لا يواجه مشكلاته بواقعية.



د. سيف قزامل: الإسلام وضع نظاماً دقيقاً لمواجهة الفقر وكفالة المحتاجين

لذلك يشدد الدكتور قزامل على ضرورة أن تتكامل الجهود الاقتصادية مع الجهود التعليمية والاجتماعية والتوعوية لمواجهة مشكلة الفقر في بلادنا العربية، لأن المشكلة لا ترجع لأسباب اقتصادية فحسب، بل هناك أسباب تتعلق بجودة المنظومة التعليمية، وانفصال التعليم عن احتياجات سوق العمل، وهناك أسباب تتعلق بالثقافة والوعي المجتمعي لقيمة العمل وضرورته، وهناك أسباب تتعلق بالإنفاق؛ حيث لا تتبع كثير من الأسر أساليب إنفاق تتفق مع تعاليم الدين، والسلوك الاقتصادي القويم الذي يوجه به علماء وأساتذة الاقتصاد.. كل هذه الأمور تحتاج إلى علاج ومواجهة حقيقية، لأن التركيز على جانب أو بعض الجوانب وإهمال البعض الآخر يعني أن الجهود غير مكتملة، ولن تحقق النتائج المطلوبة.

توفير فرص العمل

الخبيرة الاقتصادية الدكتورة يمن الحماقي، أستاذة الاقتصاد بجامعة عين شمس المصرية، تؤكد أن مشكلة الفقر وزيادة حدتها في البلاد العربية تتطلب جهودًا جماعية متكاملة، فالمشكلة قد ترجع إلى عدم وجود فرص عمل كافية ومجزية لكثير من الفقراء، وهنا يكون الحل في توفير فرص العمل، وتغيير ثقافة هؤلاء تجاه العمل، فكثير من الشباب العاطل عن العمل والذي يمثل عبئًا ثقيلًا على الأسرة والمجتمع لا يزال يتطلع إلى العمل في الوظائف الحكومية، ويفضلها على أي عمل آخر حتى ولو كانت لا تدر عليه الدخل الذي يتطلع إليه، أو الذي يكفي التزاماته المعيشية ويحقق طموحاته في تحسين أحواله

وحل مشكلاته.. وهذه الفئات تحتاج إلى تغيير ثقافتهم تجاه العمل حتى يمكن إدماجهم في الأعمال المتاحة.

وترى أستاذة الاقتصاد أن جزءًا كبيرًا من أسباب الفقر ترجع إلى شيوع أنماط سلوكية يسيطر عليها السفه، فكثير من الأسر ذات الدخل المحدود تغيب عنها ثقافة الادخار، ولذلك تجد أنماطًا استهلاكية مرتفعة بين تلك الفئات، ولا تجد لديها مدخرات تذكر، بل إن كثيرًا منها مكبل بالديون، ومشكلة الغارمين الموجودة الآن في كثير من المجتمعات العربية وخاصة تلك التي تعاني اقتصاداتها من مشكلات وأزمات، تجسد هذا الواقع المؤلم.



د. أيمن الحمادي: يجب توفير فرص عمل للعاطلين لتحويلهم من مستهلكين إلى منتجين

وتشير الدكتورة الحمادي إلى بُعد آخر في مشكلة الفقر وهو عدم وجود دوافع حقيقية للعمل والإنتاج لدى كثير من الفقراء، وهؤلاء يفضلون حل مشكلاتهم وتوفير احتياجاتهم إما عن طريق ما تقدمه حكومات بلادهم من دعم ورعاية للفقراء، أو عن طريق التسول، والمؤسف أن تجد أشخاصًا قادرين على العمل يتسكعون في الشوارع وفي الميادين وعلى أبواب المساجد والمستشفيات يتسولون بطرق مختلفة، وبعضهم يحترف هذا السلوك المنبوذ شرعًا، ربما لأنه الأسهل أو الأكثر دخلًا من أي عمل كريم يحافظ للإنسان على كرامته، ويجعل منه عضوًا مفيدًا لمجتمعه.

أدوات إسلامية لمعالجة الفقر

الدكتور فتحي عثمان الفقي، أستاذ الفقه المقارن وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر، يؤكد أن الإسلام يواجه كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بأساليب وأدوات فاعلة تحقق أهدافها بسهولة ويسر.. فهو يواجه مشكلة التضخم، وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي نعاني منها في واقعنا المعاصر، بأدوات ينبغي أن يضعها الاقتصاديون موضع التطبيق حتى ولو كان التضخم مستوردًا ووافدًا من الخارج، كما هو حال التضخم الذي يواجهه الدول العربية والإسلامية منذ نحو ثلاث سنوات.

ويضيف قائلًا: فيما يتعلق بمشكلة الفقر فكل من درس الشريعة الإسلامية دراسة مستوعبة ووقف على توجهاتها الاقتصادية ومنهجها التنموي الشامل يتأكد أنها تفوقت على كل النظم والمناهج العصرية لرعاية الفقراء، واحترام مشاعرهم، وتقدير إنسانيتهم، وسعت من خلال منهجها الإقتصادي إلى تحويلهم من طاقة استهلاكية تتلقى المساعدات من هنا وهناك؛ إلى طاقة إنتاجية ليعيشوا حياة كريمة ويسهموا في تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لبلادهم.

د. فتحي عثمان الفقي: الشريعة الإسلامية تكفل الفقير وتؤهله للعمل والكسب المشروع

ويقول: الإسلام لا يقبل أن يظل الفقير مجرد مستهلك لما يتلقاه من زكوات وصدقات أو إعانات من الدولة، أو الجمعيات والمؤسسات الخيرية، أو من الأفراد، ولا يرضى هذا الدين لأتباعه أن يتحولوا إلى متسولين يقتاتون بسؤال الناس هنا أو هناك.. فالفقير في نظر الإسلام إنسان كريم ينبغي أن ينال حقوقه، ويجب أن يتلقى الدعم من الدولة، ومن مؤسسات المجتمع وأفراده، فهؤلاء جميعًا يجب أن يتعاونوا لكفالة الفقير وتوفير مقومات الحياة الكريمة له، ليس من أجل سد حاجته فقط، ولكن من أجل إغنائه من خلال برامج وخطط تنموية تسهم في توفير مقومات العمل والإنتاج له لينفق على نفسه ومن يعول من ثمرة كفاحه.

منهج متوازن وفريد

ويوضح الدكتور الفقي أن منهج الإسلام لمواجهة مشكلة الفقر ورعاية وكفالة الفقراء يستند إلى مقومات أساسية، منها ما يخص الإنسان الفقير ذاته ومسؤوليته عن حالته.. ومنها ما يخص الدولة التي يعيش فيها، والمجتمع الذي يحيط به.. وما يخص الفقير، فيجب على كل مسلم أن يسعى إلى تحصيل رزقه، ولا يرتكن إلى تلقي مساعدة أو دعم من هنا أو هناك.. فالمسلم مطالب شرعًا بالسعي الدؤوب وبذل الجهد لجلب ما يكفي حاجته ومن يعول، ولا يمد يده لأحد إلا إذا ضاقت به السبل، وأصبح مضطرًا إلى طلب العون من الآخرين.. ولذلك يرفض الإسلام ظاهرة التسول التي تنامت في مجتمعاتنا المعاصرة، ويؤكد أن اليد العليا - وهى اليد القادرة على الكسب والإنفاق - خير من اليد السفلى التي تعيش على ما يقدمه لها الآخرون.

وهنا يؤكد عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر على ضرورة أن يسعى الإنسان للتعلم، وتنمية مهاراته وقدراته؛ لكي يكون قادرًا على العمل المنتج.. ويقول: من الملاحظ تواضع مستوى الفقراء في التعليم والقدرات والمهارات المؤهلة للعمل والإنتاج، وهذه مشكلة كبيرة تقف في طريق النهوض بهم وتغيير واقعهم إلى الأفضل، وبالتأكيد كل من يتقاعس منهم عن تلقي العلوم واكتساب المهارات والقدرات المؤهلة للعمل يتحمل شرعًا مسؤولية ذلك، فكل علم أو حرفة تساعد الإنسان على اكتساب رزقه بكرامة تعد من الواجبات، والتقصير في ذلك يجلب للمقصر الإثم، فالعلم في الإسلام فريضة لا يجوز التخلي عنها مادام تحصيل العلم واستيعابه في مقدور الإنسان.

آليات المنهج الإسلامي في معالجة الفقر

الدكتور حسن الصغير، أستاذ الفقه المقارن والأمين العام لهيئة كبار العلماء بالأزهر، يؤكد أن المنهج الإسلامي لعلاج الفقر متنوع ومتميز ويقوم على آليات كثيرة من بينها:

– التوعية بتداعيات الفقر وبيان موقف الشرع منه، فالفقراء ليسوا أفضل خلق الله كما يتوهم البعض، فكل من يتقاعس عن العمل، ويفضل أن يعيش عالة على الآخرين، هو إنسان مخالف لتعاليم دينه، وهناك العديد من النصوص الدينية التي تحذر من الفقر ينبغي أن تكون دائمًا تحت سمع وبصر كل المسلمين حتى لا يركنوا إلى الجلوس وعدم السعي لتحصيل الرزق.. ويكفي أن من الأدعية المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر».

– جعل الإسلام العمل المفيد للإنسان ومجتمعه واجبًا على كل قادر على العمل، ولا يجوز لإنسان أن يركن إلى ما يحصل عليه من مساعدات وإعانات من الآخرين، ولنا أن نتأمل قوله تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) سورة الجمعة الآية 10، وهذا بيان من الله أنه لا بد للمسلم من الموازنة بين أمر دينه ودينه؛ فأوجب عليه الصلاة، ولكنه طالبه بعدها أن يذهب إلى عمله، ويسعى إلى تحصيل رزقه، مع عدم نسيانه ذكر الله، فيبقى مراقبًا لله في عمله.. وفي قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ) سورة البقرة الآية 267، أمر من الله تعالى بالكسب الحلال والتصدق من المال الذي يحصل عليه الإنسان من عمله، وكسب يده.



د. حسن الصغير: نحن بحاجة إلى تطبيق المنهج الإسلامي لمعالجة مشكلة الفقر

ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً أعطاه الله عز وجل من فضله فيسأله أعطاه أو منعه» (رواه البخاري ومسلم وغيرهما). فالعمل يحفظ كرامة الإنسان ويغنيه عن مذلة سؤال الناس، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «ما أكل أحد طعامًا خَيْرًا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده» (رواه البخاري)، فالعمل فيه عفة للنفس عن سؤال الناس، وإيصال المنفعة إليهم، وفيه إشغال للنفس عن المحرمات واللهو، والقذوة في ذلك نبي الله داود؛ فقد كان يعمل في صناعة الدروع.

– فرض الإسلام أدوات تكافلية متنوعة تفي بحاجة من لا يستطيع العمل وكسب ما يحتاج إليه، وفي مقدمة هذه الأدوات (الزكاة) وهي من أركان الإسلام، كما شرع الإسلام الوقف والكفارات وجعل نفقة الأقارب من الحقوق الواجبة، كما شرع الصدقات التطوعية، وحث المسلمين عليها في كثير من النصوص، فهي من أفضل أعمال الخير التي يثيب الله تعالى عليها، ومن هنا تظهر خاصية التعدد والتنوع في المنهج الإسلامي بين وسائل إلزامية ووسائل اختيارية.. وقد أكد العديد من علماء الإسلام وخبراء الاقتصاد أن الزكاة وحدها تفي – في حالة الحرص عليها والالتزام بها وحسن توزيعها – حاجة كل الفقراء في أي مجتمع ويفيض منها، لكن للأسف بعض المسلمين المطالبين بها شرعًا غافلون عنها، وبعضهم لا يخرج إلا الفتات.

ويوضح الأمين العام لهيئة كبار العلماء بالأزهر أن الآليات الإسلامية لعلاج الفقر – بتنوعها وتكاملها – تفي بحاجة العاجرين عن العمل، والذين تقطعت بهم السبل، ويقول: الزكاة مقصودها الأساس مكافحة الفقر، ولو نظرنا إلى مصارف الزكاة الثمانية المنصوص عليها في القرآن الكريم لوجدنا ستة أصناف منها يستحقون الزكاة بسبب الفقر سواء أكان فقراً دائماً مثل: (الفقراء والمساكين)، أم فقراً مؤقتاً مثل: (المؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وابن السبيل).

ويضيف قائلاً: الزكاة ليست طعاماً أو شراً أو علاجاً أو كسوة فحسب تعطى للفقير لكي يسد جوعه ويقضي حاجته.. بل ينبغي أن تكون أداة لإغنائه وتحويله من حالة الفقر إلى حالة الاكتفاء أو الغنى عن طريق فتح آفاق العمل أمامه، ومساعدته على الخروج من حالة الفقر.. ولذلك أفتى العديد من الفقهاء المعاصرين بجواز إقامة مشروعات إنتاجية من أموال الزكاة لتشغيل العاطلين من أبناء الفقراء.